مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد:09 العدد: 02/ ديسمبر-2022
ص 214 - 238
OEB Univ. Publish. Co.

أثر وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة على جودة الافصاح المحاسبي

The effect of an effective and tight system of corporate governance rules on the quality of accounting disclosure

كامل يوسف سلمان بركة [1] *

[1] الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية (فلسطين)، *kbaraka@ucas.edu.ps*

تاريخ الاستلام: 2022/11/01 تاريخ قبول النشر: 2022/11/25 تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص: هدفت هذه الدراسةُ إلى معرفة أثر وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة على جودة الافصاح المحاسبي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة تتناسب مع هذا الغرض وزعت على عينة مكونة من159 مفردة، وقد تم استرداد 139 استبانة منها بنسبة استرداد بلغت 87.4%، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين متغيري الدراسة "وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة وجودة الافصاح المحاسبي"، وأن وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة يؤثر على تجويد الافصاح المحاسبي بنسبة 23% وأن باقي التأثير يعود لعوامل أخرى، وأوصَت الدراسة بضرورة تعزيز عملية تحسين استخدام الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل وتنمية الوعي بأهمية الاستمرار بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وضرورة تشجيع الشركات على الإهتمام بزيادة ثقة مستخدموا البيانات المالية والاهتمام الأكاديمي والتدريبي بهذا المجال.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح، الشفافية، جودة الإفصاح، الثقة.

تصنيف **JEL** : M42 , M41.

Abstract: This study aimed to know the impact of an effective and tight system of governance rules on the quality of accounting disclosure, The study concluded that there is a correlation between the study variables and the existence of an effective and tight system for the rules of governance and the quality of accounting disclosure, and the results show that the presence of an effective and tight system for the rules of governance affects the variable of improving accounting disclosure by 23% and that the rest of the effect is due to other factors, The study recommended the need to enhance the process of improving the use of resources and their optimal exploitation, and the need to encourage companies to pay attention to increasing the confidence of users of financial statements, and academic and training interest in this field.

Keywords: Corporate governance, disclosure; transparency; quality of disclosure; trust.

Jel Classification Codes: M42 , M41.

***المؤلف المرسل:** كامل يوسف سلمان بركة

1. مقدمة:

إن تطور الحياة الإقتصادية وتعقيدها ساهم بشكل كبير في ظهور العديد من القضايا التي تستلزم الإهتمام بجودة المعلومات المحاسبية التي يجب على الشركات الالتزام بإصدارها في الوقت المناسب، ولعل قضية أزمة الثقة في المعلومات المحاسبية ودقة وصول هذه المعلومات لمستخدميها بجودة ودقة عالية والالتزام بمبادئ الشفافية والوضوح والعدالة أصبح حاجةً مُلحة تدعو للاهتمام بشكل فعَّال وكبير بجودة المعلومات المحاسبية، وبخاصة مع وجود أنظمة تساهم في التأثير الإيجابي لها كنظام حوكمة الشركات هذا المصطلح الذي يُضفي على العمل المالي مزيداً من الثقة والمصداقية والضبط العالي إذا تم تطبيقه بشكل فعال وكبير، حيث تلعب حوكمة الشركات دور كبير في تحسين العمليات المالية للشركات وذلك لأنها تساهم بشكل كبير في إيجاد الثقة بين الإدارة المُصدرة للمعلومات المحاسبية وبين كافة الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات الأمر الذي سيضمن اتخاذ قرارات اقتصادية بشكل كفوء ويضمن عدم حدوث أي انحرافات مالية كبيرة، كما أن جودة المعلومات المحاسبية وما تشتمل عليه من مصداقية ودقة وثقة تحقق نفس المنفعة لمستخدميها، وكون أن وجود نظام فعال ومحكم لحوكمة الشركات يُعدُ أحدَ الركائز الأساسية لنظام حوكمة الشركات جاءت هذه الدراسة لقياس أثر وجود نظام فعال ومحكم لحوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية التي يحتاج اليها أطراف العلاقة بالشركات.

مشكلة الدراسة

يُمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤل التالي :

ما أثر وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة على جودة الافصاح المحاسبي لدى الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ؟

أهمية الدراسة

- **الأهمية العلمية**

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في التعرف على موضوعي قاعدة الحوكمة" وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية من جوانبهما المختلفة ورفد المكتبة العربية بالجديد من الأدبيات في هذا المجال.

- **الأهمية العملية**

- المساهمة في إظهار أهمية وجود نظام فعال ومحكم لحوكمة الشركات ودوره في زيادة جودة المعلومات المحاسبية.
- تنبيه المستثمرين والموردين إلى أهمية الإفصاح المحاسبي ودور ذلك في عملية اتخاذ القرار الاستثماري والمساهمة في وضع المعايير التي تساهم في زيادة جودة الافصاح.

أهداف الدراسة

- معرفة علاقة وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة بجودة الإفصاح المحاسبي، وقياس أثر ذلك، والمساهمة في إيجاد نظام إفصاح يمتاز بالدقة والشفافية والوضوح.
- المساهمة في رفع درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المصدرة.
- الحد من الآثار السلبية لعدم الحصول على المعلومات بشكل كامل وعادل.

فرضية الدراسة

❖ **فرضية الدراسة الرئيسية**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين وجود نظام فعال ومُحكم لقواعد الحوكمة وبين جودة الافصاح المحاسبي.

❖ **الفرضية الفرعية**

هل تختلف آراء أفراد عينة الدراسة تجاه " أثر وجود نظام فعال ومحكم لحوكمة الشركات على جودة الافصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تُعزى لمتغير "سنوات الخبرة".

متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل : وجود نظام فعال ومُحكم لقواعد الحوكمة.
- المتغير التابع : تجويد الافصاح المحاسبي.

منهجية الدراسة

منهجية الدراسة هي الطريقة التي سيعتمد عليها الباحث للوصول إلى نتائج منطقية وهنا استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية.

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة يتمثل في الشركات المساهمة العامة والمدرجة في (بورصة فلسطين، 2022)، ولقد تم اختيار المدراء الماليين والمحاسبين العاملين في مجال الحوكمة والافصاح المحاسبي وبلغ عدد مفردات المجتمع 270 مفردة.

- **العينة**

تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة عددها (159) و لقد تم استرداد (139) استبانة منها بنسبة استرداد بلغت (87.4%).

حدود الدراسة

- **الحد الزماني:** سنة 2022 م.
- **الحد المكاني:** الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- **الحد الموضوعي:** أثر وجود نظام فعال ومُحكم لقواعد الحوكمة على تجويد الافصاح المحاسبي.

2. الدراسات السابقة

- **دراسة (العجيل، 2022)، بعنوان " أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات في ظل الرقمنة.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات وترشيد القرارات في بورصة الأوراق المالية في دولة الكويت وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير حوكمة الشركات والآليات التي تعمل بها من خلال مجلس الإدارة ولجان المراجعة والمراجعة الداخلية على قرارات المستثمرين، وحتمية وجود دوراً فعالاً لمجلس الادارة في الممارسات السليمة لتطبيق الحوكمة ووضع السياسات لممارساتها، وأوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي بين العاملين بأهمية تطبيق آليات حوكمة الشركات ومساعدتهم في حسن استغلالها لترشيد قرارات الإستثمار، والتعرف على دور الآليات الداخلية للحوكمة من خلال مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية ولجان المراجعة كما أوصت بضرورة العمل على تدريب وزيادة كفاءة المحللين الماليين والمراجعين. (العجيل، 2022)

- **دراسة (شلابي و تريرات، 2021) بعنوان "أثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيكده".**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية من خلال التطرق إلى

خصائصها النوعية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في التأثير على اتخاذ القرارات بالشكل الصحيح ولقد تم اعداد استبانة وتم توزيعها على عينة تبلغ 22 مفردة من المدراء في شركة الكهرباء في بسكيكدة في دولة الجزائر، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الشركة موضع الدراسة تعطي أهمية كبيرة لموضوع جودة المعلومات المحاسبية لما له من دور في تحسين عمليه اتخاذ القرار كما أشارت الدراسة إلى أن موثوقية المعلومات من أهم العوامل التي تساهم في تحسين عملية اتخاذ القرار ولقد أوصت الدراسة إلى ضرورة نشر المزيد من التقارير المالية التي تعزز عملية اتخاذ القرار والافصاح عن السياسات المالية المستخدمة والثبات في استخدام السياسات المالية وتدريب متخذوا القرار في الشركة على أهمية جودة المعلومات المالية. (شلابي و تريرات، 2021)

- **دراسة (الطويل، 2008) بعنوان:" تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح في التقارير المالية دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين"**

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير تطبيق حوكمة الشركات على الافصاح وجودة التقارير المالية في البنوك الفلسطينية ومعرفة مزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة من تطبيقها الفعال وبيان الاسباب التي ادت الى زيادة الحاجة لتطبيقها وبخاصة في البنوك العاملة في فلسطين ،ولقد خلصت الدراسة إلى ان تطبيق حوكمة الشركات له دور ايجابي كبير في تحسين الافصاح المحاسبي وانه تتوفر لدى البنوك المقومات المناسبة لتطبيق نظام الحوكمة بشكل فعال ولقد أوصت الدراسة ببذل المزيد من الجهود لتحديث وتطوير تطبيق نظام حوكمة الشركات بما يحقق اهدافه وأوصت بضرورة تشجيع البنوك على تطبيق مبادئ الحوكمة والالتزام بها وتطويرها. (الطويل، 2008)

- **دراسة (كلثوم و يدو، 2017) بعنوان "دور مبدأ الافصاح والشفافية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية".**

سعت هذه الدراسة إلى معرفة دور مبدأ الافصاح والشفافية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية وذلك لأنه يعتبر من الركائز الأساسية التي توفر البيانات والمعلومات المهمة لكل الأطراف ذات العلاقة، وازدادت أهمية هذا المبدأ إثر الأزمات والانهيارات المالية الكبيرة التي حدثت في الأسواق المالية الأمر الذي جعل المتعاملين الاقتصاديين يفقدون الثقة في كفاءة الأسواق المالية، وهو الأمر الذي جعل الخبراء والمحللين يركزون على مبدأ الافصاح والشفافية في المعلومات والبيانات المقدمة مما يرفع ويزيد من كفاءة

سوق الأوراق المالية ويجعل قرارات المتعاملين الاقتصاديين صائبة فيما يخص استثماراتهم (كلثوم و يدو، 2017).

•دراسة (منايعة، 2014)دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن الاشكالية التالية "ما مدى انعكاس تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية" , وهل يؤدي تطبيق الحاكمية المؤسسة إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؟ ،ولقد خلصت الدراسة إلى أن من الدوافع المهمة لظهور وتطبيق نظام حوكمة الشركات هو إعادة الثقة وزيادتها في المعلومات والبيانات المحاسبية التي تنشرها الشركات لمستخدميها وأن وجود هذا النظام يساهم بشكل كبيرة في رفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية المنشورة ، كما وأكدت النتائج أن الالتزام بتطبيق نظام الحوكمة يساهم في زيادة الشفافية والدقة والإفصاح في إعداد التقارير المحاسبية وبالتي يُحسن نشر المعلومات المطلوبة لمستخدميها وفي الوقت المناسب وهذا له دور ايجابي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، ولقد أوصت الدراسة إلى زيادة الاهتمام بتطبيق نظام حوكمة الشركات وتدعيم كل آلياتها لتحقق أهدافها وتطبق مبادئها ما ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المحاسبية. (منايعة، 2014)

- **دراسة (قدوري، 2012) بعنوان" أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الافصاح المحاسبي , دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر"**

هدفت الدراسة الى بيان مفهومي الحوكمة والإفصاح ومدى علاقتها يبعضهما البعض وكيفيه التعامل معهما في البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر ولقد توصلت الدراسة الى إن البنوك والمؤسسات الاقتصادية تهتم بالإفصاح بشكل كبير في القوائم وكذلك توصل الباحث الى وجود اهتمام من قبل الشركات والمؤسسات الاقتصادية بالسياسات المحاسبية ما يزيد من المصداقية في العمل ولقد أوصى الباحث بضرورة قيام الدولة عبر الجهات ذات العلاقة بضرورة الزام الشركات بضرورة الالتزام بالإفصاح الكافي والشامل في الوقت المناسب، وكذلك أن تقوم الشركات بتدريب وتأهيل موظفيها بما يُعزز تحقيق الاهداف المرجوة بشكل فعال ويحقق الشفافية وبما يتوافق مع الأنظمة النافذة. (قدوري، 2012)

- **دراسة (الجعلي، 2010) بعنوان : أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية و تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.**

تمثلت مشكلة الدراسة في الاستفادة من حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح المحاسبي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وهدفت الدراسة إلى إدراك مدى الاستفادة من حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحسين وتطوير الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية والتحقق من مدى مساهمة إنعكاس ذلك على سوق الاوراق المالية كما اهتمت الدراسة بتطبيق حوكمة الشركات في البيئة الإقتصادية وتطوير الممارسة ومهنة المراجعة حتي يتم الإفصاح المحاسبي وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الاستثمار، كما ان الإهتمام بتكوين لجان المراجعة وأهمية دورها في تفعيل حوكمة الشركات وزيادة الثقة في التقارير المالية لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، تتميز الشركات التي تطبق حوكمة الشركات. (الجعلي، 2010)

التعليق على الدراسات السابقة

أجمعت الدراسات السابقة على أهمية تطبيق قواعد نظام حوكمة الشركات والعمل على نشر هذا النظام بشكل أوسع لما له من دور كبير في تحسين الواقع المالي والاداري للشركات والمؤسسات المالية ، ولما لهذا الأمر من أهمية جاءت هذه الدراسة لإضافة تأكيد واضح وهو أن وجود نظام فعال ومحكم لقواعد حوكمة الشركات كأحد قواعد نظام حوكمة الشركات يساهم بشكل كبير في تجويد الافصاح المحاسبي.

3. قواعد حوكمة الشركات

تشكل قواعد الحوكمة الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي: (ريحاوي، 2008، صفحة 97)

- **الشفافية** تضمن الثقة والنزاهة والموضوعية في إدارة الشركة والإفصاح السليم والمناسب.
- **المساءلة** وتقضي بمحاسبة الذين يتخذون القرارات في الشركة أو المؤسسة.
- **المسؤولية** ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية.
- **الوضوح** وتعني وضوح القوائم المالية والإبلاغ المالي.
- **الاستقلالية** وهي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح.
- **لجنة التدقيق** وهي لجنة تساهم في تدعيم الاستقلالية في الشركة.

- **العدالة** وتعني ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافة بمن فيهم مساهمو الأقلية.

4. مبادئ حوكمة الشركات

مبادئ حوكمة الشركات وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتم تطبيق الحوكمة وفق ستة معايير وتتمثل في: (حداد، 2008، صفحة 8)

- ضمان وجود أساس لإطار عمل فعال لحوكمة الشركات :يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، وأن يصاغ بوضوح وأن يتم تقسيم المسؤوليات والواجبات فيه.
- المحافظة على حقوق المساهمين :وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد ، ومراجعة القوائم المالية.
- العدالة والمساواة بين المساهمين :وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وأن يتمتع المساهمون بكافة الحقوق التي يكفلها لهم القانون.
- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة :وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة.
- الإفصاح والشفافية :ويعني الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بمجلس الإدارة.
- مسؤوليات مجلس الإدارة وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

5. الافصاح في الاصطلاح

الافصاح هو إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل. (الحيالي، 1996، صفحة 371)

- **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**

تكمن خصائص المعلومات المحاسبية فيما يلي: (أبو حمام، 2009، صفحة 56)

- **الملائمة:** لكي تكون المعلومات ذات فائدة ولها قيمة يتعين عليها تكون ملائمة.
- **المصداقية:** وتعني أن تتمتع المعلومات بدرجة عالية من الامانة والمصداقية .
- **الدقة:** يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على دقتها، فإذا كانت دقيقة ساهم في المنفعة.

- **التوقيت المناسب:** ويعني ان تصل المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب .
- **الفهم والاستيعاب:** بمعنى أن تكون البيانات واضحة وسهلة وغير معقدة ويمكن فهمها.
- **الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات:** أي أن تكون المعلومات مصدراً مهماً للقرارات.
- **الكفاية:** أي تفي هذه المعلومات مستخدميها وتعطي مردوداً عالي الجودة للمستفيدين.

6. الاطار العملي للدراسة

1.6. منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة اعتماداً على:

- **المصادر الثانوية** تشتمل على الكتب والدراسات وما تم نشره من أبحاث ورسائل.
- **المصادر الأولية** استخدم الباحث استبانة تم إعدادها وتصميمها لغرض الدراسة.

2.6. مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية سنة 2022م، والبالغ عددها 49 شركة بحسب موقع بورصة فلسطين ، موزعة على قطاعات مختلفة وهي التأمين والبنوك والصناعة والخدمات والاستثمار ولقد تم اختيار المدراء الماليين ورؤساء الأقسام والمحاسبين الذين على علاقة بموضوع الدراسة ليكونوا مجتمع الدراسة، وبالتالي فقد بلغ حجم المجتمع 270 مفردة ولقد تم اختيار عينة مكونة من 159 مفردة بحسب معادلة روبرت ماسون ولقد أُرسلت الاستبانة لجميع أفراد العينة البالغ عددهم 159 مفردة ولقد وتم استرداد 139 استبانة منها، بنسبة استرداد 87.4% وهذه النسبة يمكن الإستناد اليها في تعميم النتائج بشكل جيد.

3.6. أداة الدراسة

تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين حيث يتكون **القسم الأول** من الخصائص العامة لأفراد المجتمع ويتكون من 6 فقرات ، **القسم الثاني** : يناقش متغيرات الدراسة ، وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 درجات كما هو موضح بجدول رقم (1).

جدول رقم(1) مقياس الإجابات "ليكرت"

درجة الموافقة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

أولاً تحليل القسم الأول: الخصائص العامة لأفراد المجتمع

- **المسمى الوظيفي**

يُبين جدول رقم (2) أن 23.8% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم مدير مالي، و 41.7% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم رئيس قسم، و 33.1% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم محاسب، و 1.4% لديهم مسميات وظيفية أُخرى ، مما يدلل على أن غالبية المستطلعة آرائهم لهم معرفة بالعمل المالي داخل الشركات.

جدول رقم (2) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	مدير مالي	رئيس قسم	محاسب	أخرى	المجموع
التكرار	33	58	46	2	139
النسبة المئوية	%23.8	%41.7	%33.1	%1.4	%100

- **المؤهل العلمي**

يُبين جدول رقم (3) أن 10.8% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراة، و 39.6% مؤهلهم العلمي ماجستير ، و49.6% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، وهذا يُدلل على الكفاءة العلمية لمجتمع وعينة الدراسة.

جدول رقم (3) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	دكتوراة	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم	المجموع
التكرار	15	55	69	0	139
النسبة المئوية	%10.8	%39.6	%49.6	%0	%100

- **التخصص الجامعي للمؤهل العلمي**

يُبين جدول رقم (4) أن 80% من عينة الدراسة تخصصهم الجامعي هو المحاسبة فيما بين الجدول ذاته أن 9.4% تخصصهم الجامعي هو إدارة الأعمال والنسبة ذاتها تخصصهم الاقتصاد فيما كان 1.4% من عينة الدراسة لديهم تخصصات اخرى، وهذا يدلل على الارتباط بين تخصص مفردات عينة الدراسة وموضوع الدراسة.

جدول رقم (4) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص الجامعي

التخصص الجامعي	المحاسبة	ادارة الأعمال	الاقتصاد	اخرى	المجموع
التكرار	111	13	13	2	139
النسبة المئوية	%80	%9.4	%9.4	%1.4	%100

- **العمر**

يُبين جدول رقم (5) أن 7.2% من عينة الدراسة عمرهم أقل من 30 سنة وأن 87% من عينة الدراسة تتراوح اعمارهم بين 30 الى 40 سنة ، وأن 5.8%من عينة الدراسة أعمارهم تتراوح بين الـ 40 سنة إلى 50 سنة.

جدول رقم (5) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر

العمر	أقل من 30	من 30 الى أقل من 40	من 40 إلى أقل من 50	أكثر من 50	المجموع
التكرار	10	121	8	0	139
النسبة المئوية	%7.2	%87	%5.8	%0	%100

- **عدد سنوات الخبرة**

يُبين جدول رقم (6) أن 7.2% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لهم أقل من 5 سنوات، و 27.3% من عينة الدراسة بلغت عدد سنوات الخبرة لهم أكثر من 5 إلى أقل من 10 سنوات، و 51.8% من عينة الدراسة بلغت عدد سنوات الخبرة لهم أكثر من 10 إلى أقل من 15 سنة ، و 13.7% من عينة الدراسة سنوات الخبرة لهم15 سنة فأكثر.

جدول رقم (6) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	أقل من 5سنوات	من 5 الى 10 سنوات	من 11 الى 15 سنة	أكثر من 16 سنة	المجموع
التكرار	10	38	72	19	139
النسبة المئوية	%7.2	%27.3	%51.8	%13.7	%100

- **القطاع الذي تنتمي اليه الشركة**

يُبين جدول رقم (7) أن 19.4% من الشركات تنتمي إلى قطاع الخدمات وأن 15.8% من الشركات عينة الدراسة تنتمي إلى قطاع التأمين ، وأن 23.8% من الشركات عينة الدراسة تنتمي إلى قطاع البنوك والخدمات المالية، وأن 19.4% من الشركات عينة الدراسة تنتمي إلى قطاع الصناعة وأن 21.6% من الشركات تنتمي إلى قطاع الاستثمار.

جدول رقم (7) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير القطاع الذي تنتمي اليه الشركة

اسم القطاع	الخدمات	التأمين	البنوك	الصناعة	الاستثمار	المجموع
التكرار	27	22	33	27	30	139
النسبة المئوية	%19.4	%15.8	%23.8	%19.4	%21.6	%100

- **درجة معرفتكم بأهمية تطبيق نظام حوكمة الشركات.**

يبين جدول رقم (8) أن 6.5% من عينة الدراسة لديهم معرفة بنظام حوكمة الشركات بنسبة أقل من 50%، و 51.8% من عينة الدراسة لديهم معرفة بنظام حوكمة

الشركات بنسبة أكبر من 50% وأقل من 70% ، و 41.7% من عينة الدراسة لديهم معرفة بنظام حوكمة الشركات بنسبة أكبر من 70%.

جدول رقم (8) المعرفة بأهمية نظام حوكمة الشركات

درجة المعرفة	أقل من 50%	من 50% الى 70%	أكبر من 70%	لا يوجد معرفة	المجموع
التكرار	9	72	58	0	139
النسبة المئوية	%6.5	%51.8	%41.7	%0	%100

- **هل لديكم معرفة عن أهمية جودة الافصاح المحاسبي**

يبين جدول رقم (9) أن 1.4% من عينة الدراسة لديهم معرفة بأهمية تجويد الافصاح المحاسبي بنسبة أقل من 50%، و 57.6% من عينة الدراسة لديهم معرفة بأهمية تجويد الافصاح المحاسبي بنسبة أكبر من 50% وأقل من 70%، و 41% من عينة الدراسة لديهم معرفة بأهمية تجويد الافصاح المحاسبي في الشركات بنسبة أكبر من 70%.

جدول رقم (9) المعرفة بأهمية جودة الافصاح المحاسبي

درجة المعرفة	ممتازة	جيدة جداً	جيدة	لا يوجد معرفة	المجموع
التكرار	2	80	57	0	139
النسبة المئوية	%1.4	%57.6	%41	%0	%100

ثانياً تحليل فقرات القسم الثاني "محاور الدراسة"

تحليل فقرات المحور الأول "أثر وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة على جودة الافصاح المحاسبي" حيث تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (t-test) لتحليل فقرات المحور الأول "أثر وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة على جودة الافصاح المحاسبي" ، كما تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لجميع فقرات المحور الأول وقد جاءت النتائج المبينة في جدول رقم (10) مرتبة تنازلياً من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة باستخدام الوسط الحسابي والوزن النسبي لكل فقرة ، ولقد تم الاشارة هنا الى الفقرة في الترتيب الأول والفقرة في الترتيب الأخير.

الفقرة رقم (10) جاءت في الترتيب الأول حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 3.95 من الدراجة الكلية البالغة 5 وهو أكبر من درجة الموافقة المتوسطة التي تساوي 3 ، والوزن النسبي لها 78.99% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% ،وقيمة اختبار (t-test) 14.47، والقيمة الاحتمالية (sig.) للفقرة بلغت 0.000 وهي أقل من 0.05

وبالتالي فهذه الفقرة دالة احصائياً عند مستوي دلالة (0.05 ≥a)، وهذا يُدلل بحسب آراء أفراد العينة على أن الشركات موضع الدراسة تقوم بتحسين عملية استخدام الموارد واستغلالها الاستغلال الامثل بدرجة كبيرة، وهذا يعد أحد مقومات نظام الحوكمة.

الفقرة رقم (8) جاءت في الترتيب الثاني عشر والأخير في هذا المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 3.45 من الدراجة الكلية البالغة 5 وهو أكبر من درجة الموافقة المتوسطة التي تساوي 3 ، والوزن النسبي لها 68.92% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% ، وقيمة اختبار (t-test) 6.648، والقيمة الاحتمالية (.sig) للفقرة بلغت 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي فهذه الفقرة دالة احصائياً عند مستوي دلالة (a≥ 0.05)، وهذا يُدلل بحسب آراء أفراد العينة على أنه يوجد في الشركات موضع الدراسة مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية بدرجة كبيرة، وهذا يعد أحد مقومات نظام حوكمة الشركات.

بصفة عامة يتبين من تحليل فقرات المحور الأول "أثر وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة على تجويد الافصاح المحاسبي" أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 3.74 من الدراجة الكلية البالغة 5 وهو أكبر من درجة الموافقة المتوسطة التي تساوي 3 ، والوزن النسبي يساوي 74.80% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، وقيمة t المحسوبة تساوي 30.76 و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ،ودالة احصائياً عند مستوي دلالة (0.05 ≥a) مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على فقرات المحور الأول بأن وجود نظام فعَّال ومحكم لقواعد الحوكمة يُساهم في تجويد الإفصاح المحاسبي بدرجة كبيرة، وأنه يوجد لديهم في شركاتهم نظام فعال ومحكم للحوكمة.

ويرى الباحث أن وجود نظام فعَّال ومحكم لقواعد حوكمة الشركات يساهم بشكل كبير في تشجيع الشركات على تجويد الافصاح المحاسبي والإهتمام بشكل كبير في ضبط الاجراءات التي تقوم بها الشركات خلال عملية الإفصاح ما يساهم في مساعدة الأطراف ذات العلاقة من اتخاذ القرارات الإستثمارية بشكل جيد ويُعزز من قيمة المعلومات التي تصدرها الشركات، ويدفع نحو تحقيق الفائدة من هذه المعلومات، وهذا ما هو مُطبق في الشركات موضع الدراسة بحسب النتائج.

جدول رقم (10) تحليل الفقرات المحور الأول

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة	الترتيب
.1	يوجد في شركتكم إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية في العمل وله تأثير على الأداء الاقتصادي للشركة.	3.79	.608	75.83	15.355	0.000	كبيرة	4
.2	يوجد في شركتكم هيكل تنظيمي سليم وواضح وأنظمة وتعليمات داخلية لتنفيذ الاعمال وتحقيق الرقابة الادارية والمالية, وضبط العمل.	3.71	.675	74.10	12.311	0.000	كبيرة	7
.3	يتوافق الاطار العام للحوكمة في شركتكم مع متطلبات القانون ويعزز شفافية الاسواق وكفاءتها.	3.91	.631	78.27	17.069	0.000	كبيرة	2
.4	في شركتكم يتم صياغة الإطار العام للحوكمة بوضوح ويتم تقسيم المسؤوليات والواجبات فيه بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.	3.73	.646	74.53	13.259	0.000	كبيرة	6
.5	تلتزم شركتكم بالقوانين والأنظمة التي تحكم العمل داخل المؤسسات سواء كانت قوانين وأنظمة مالية أم إدارية أم غيرها من القوانين التي تضبط العمل.	3.90	.686	78.09	15.700	0.000	كبيرة	3
.6	يوجد في شركتكم دليل واضح لقواعد ومتطلبات الحوكمة.	3.69	.679	73.81	11.985	0.000	كبيرة	8
.7	تتوفر لدى شركتكم نظم محاسبية ومالية فعالة تضمن اتخاذ القرار الإداري والمالي بكفاءة عالية.	3.78	.583	75.65	15.996	0.000	كبيرة	5

.8	في شركتكم يوجد فصل واضح بين الملكية والإدارة وتحديد واضح للصلاحيات والسلطات.	3.57	.799	71.37	8.386	0.000	كبيرة	11
.9	يوجد في شركتكم مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية.	3.45	.791	68.92	6.648	0.000	كبيرة	12
.10	تقوم شركتكم بتحسين عملية استخدام الموارد واستغلالها الاستغلال الامثل.	3.95	.774	78.99	14.467	0.000	كبيرة	1
.11	يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية دوراً مهماً في تجنيب شركتكم المخاطر المالية المختلفة ويقلل فرص حدوث أزمات مالية وإدارية.	3.68	.750	73.65	10.852	0.000	كبيرة	9
.12	تتمتع الادارة لديكم بالنزاهة اللازمة للقيام بواجباتها، حيث تعمل على تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات.	3.67	.752	73.41	10.713	0.000	كبيرة	10
جميع الفقرات		**3.74**	**.765**	**74.80**	**30.756**	**0.000**	**كبيرة**	

تحليل فقرات المحور الثاني "جودة الافصاح المحاسبي" حيث تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (t-test) لتحليل فقرات هذا المحور " جودة الافصاح المحاسبي "، كما تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لجميع فقرات المحور الثاني وقد جاءت النتائج المبينة في جدول رقم (11) مرتبة تنازلياً من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة باستخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي، ولقد تم الاشارة هنا الى الفقرة في الترتيب الأول والفقرة في الترتيب الأخير كما يلي:

الفقرة رقم (19) جاءت في الترتيب الأول حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 3.91 من الدراجة الكلية البالغة 5 وهو أكبر من درجة الموافقة المتوسطة التي تساوي 3 ، والوزن النسبي لها 78.27% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% ،وقيمة اختبار (t-

test) 15.022، والقيمة الاحتمالية (.sig) للفقرة بلغت 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي فهذه الفقرة دالة احصائياً عند مستوي دلالة (0.05 ≥a)، وهذا يُدلل بحسب آراء أفراد العينة على أنه يوجد في الشركات موضع الدراسة التزام تام بقواعد حوكمة الشركات وهذا بدوره يساهم في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي ويحقق الغايات.

الفقرة رقم (11) جاءت في الترتيب التاسع عشر والأخير في هذا المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 3.40 من الدراجة الكلية البالغة 5 وهو أكبر من درجة الموافقة المتوسطة التي تساوي 3 ، والوزن النسبي لها 68.06% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% ،وقيمة اختبار (t-test) 5.540، والقيمة الاحتمالية (.sig) للفقرة بلغت 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي فهذه الفقرة دالة احصائياً عند مستوي دلالة (a≤ 0.05)، وهذا يُدلل بحسب آراء أفراد العينة على أنه في الشركات موضع الدراسة يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة بما يضمن إجراء المقارنات بشكل شفاف من قِبل مستخدمي القوائم المالية، بدرجة كبيرة.

بصفة عامة يتبين من تحليل فقرات هذا المحور " جودة الإفصاح المحاسبي" أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني يساوي 3.70 من الدراجة الكلية البالغة 5 وهو أكبر من درجة الموافقة المتوسطة التي تساوي 3 ، والوزن النسبي يساوي 74.05% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، وقيمة t المحسوبة تساوي 29.783 و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ،ودالة احصائياً عند مستوي دلالة (a≤ 0.05) و يدلل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على فقرات هذا المحور بدرجة كبيرة.

ويعزو الباحث موافقة مجتمع الدراسة على أهمية جودة الافصاح المحاسبي هو الحاجة الكبيرة لدى إدارة الشركات في زيادة قيمة الشركة وتعزيز قدرتها التنافسية وتعزيز القيمة السوقية لها وتشجيع المساهمين الجدد من شراء أسهم الشركة وتعزيز فرص الحصوص على الامتيازات التي تحصل عليها الشركات الكبيرة من خلال المساعي الحثيثة التي تقوم بها إدارة الشركات لتحسين الواقع الإداري لها وتعزيز تطور الشركة وتقدمها وتأثيرها في الحياة الإقتصادية ، كما يساهم في تعزيز ثقة المساهمين الحاليين ومجلس الإدارة بالإدارة التنفيذية الحالية واستمراريتها في تقديم خدماتها.

جدول رقم (11) تحليل فقرات المحور الثاني جودة الافصاح المحاسبي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	القيمة الاحتمالية	درجة الموافقة	الترتيب
.1	في شركتكم توجد حاجة للدقة والوضوح في نشر المعلومات واعداد الحسابات الختامية بجودة عالية.	3.88	.855	77.55	12.100	0.000	كبيرة	2
.2	تقوم إدارة شركتكم بتدعيم عنصر النزاهة والشفافية في المعاملات التي تقوم بها الشركة سواء كانت هذه المعاملات داخلية ام خارجية مالية ام غير مالية.	3.78	.849	75.68	10.887	0.000	كبيرة	6
.3	توفر إدارة شركتكم الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها وتساهم في تحسين عمليات اتخاذ القرار لجميع الأطراف.	3.81	.767	76.26	12.500	0.000	كبيرة	4
.4	تفصح شركتكم بشكل كاف وعادل في القوائم المالية عن الأداء المالي للشركة وفي الوقت المناسب وبشكل دوري.	3.76	.779	75.11	11.437	0.000	كبيرة	7
.5	في شركتكم يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء، ما يشجع على شراء أسهم الشركة وزيادة قيمتها.	3.79	.747	75.83	12.495	0.000	كبيرة	5
.6	تتوفر لدى شركتكم قنوات لنشر المعلومات الكافية وبطريقة عادلة لجميع	3.68	.791	73.53	10.075	0.000	كبيرة	14

	الأطراف ذات العلاقة.							
.7	تعمل شركتكم على رفع ثقة مستخدمي بياناتها المالية بنشرها معلومات دقيقة وكافية وملائمة وفي الوقت المناسب دون تضليل أو تشويش.	3.74	.745	74.82	11.720	0.000	كبيرة	8
.8	تسعى ادارة شركتكم الى تجويد الافصاح المحاسبي وذلك لزيادة الثقة بينها وبين مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالشركة.	3.68	.733	73.67	10.998	0.000	كبيرة	13
.9	تستطيع كافة الاطراف ذات العلاقة بالشركة من الحصول على المعلومات الكافية التي تحتاجها دون أي معيقات.	3.50	.726	69.93	8.061	0.000	كبيرة	17
.10	يلزم تطبيق نظام حوكمة الشركات شركتكم بإعداد كافة القوائم المالية وفق متطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبية.	3.69	.610	73.96	13.493	0.000	كبيرة	11
.11	في شركتكم يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة بما يضمن اجراء المقارنات بشكل شفاف من قِبل مستخدمي القوائم.	3.40	.857	68.06	5.540	0.000	كبيرة	19
.12	يتم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية ما يعزز من الخصائص النوعية لجودة المعلومات	3.71	.684	74.24	12.284	0.000	كبيرة	9

	المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية لديكم.						
.13	تغطى إفصاحات شركتكم جميع الجوانب المهمة التي يحتاج اليها أطراف العلاقة كالأحداث اللاحقة والصفقات المهمة والشكوك حول استمرارية الشركة.	3.70	.782	74.12	10.732	0.000	كبيرة	10
.14	تمكن المعلومات المنشورة من قِبل شركتكم جميع الاطراف من اتخاذ قراراتهم بشكل جيد دون أي تأثير سلبي عليهم، حيث تعطي المعلومات المنشورة صورة شاملة عن أعمال المنشأة ونتائجها المالية.	3.47	.792	69.35	6.959	0.000	كبيرة	18
.15	تتوفر في شركتكم كافة الامكانيات اللازمة لتحقيق جودة الافصاح المحاسبي من مقومات مادية وبشرية وقواعد بيانات.	3.69	.788	73.81	10.333	0.000	كبيرة	12
.16	تتلاءم المعلومات المُفصح عنها من شركتكم مع الغرض منها وتتميز بالمصداقية العالية والدقة.	3.66	.785	73.24	9.937	0.000	كبيرة	15
.17	تتميز المعلومات الصادرة عن شركتكم	3.63	.869	72.66	8.586	0.000	كبيرة	16

	بالواقعية ويسهل فهمها وتحليلها والبناء عليها.							
.18	كمية المعلومات التي تفصح عنها شركتكم كافية بدرجة تمكن مستخدميها من اتخاذ القرار بصورة دقيقة دون اغفال أي معلومات مهمة.	3.83	.644	76.69	15.283	0.000	كبيرة	3
.19	إن التزام شركتكم التام بقواعد حوكمة الشركات يساهم في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي ويحقق الغايات.	3.91	.717	78.27	15.022	0.000	كبيرة	1
جميع الفقرات		**3.70**	**.798**	**74.05**	**29.783**	**0.000**	**كبيرة**	

ثالثاً اختبار فرضيات الدراسة

❖ **الفرضية الرئيسية**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة وبين جودة الافصاح المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث **بإيجاد العلاقة** بين المتغير المستقل والمتغير التابع باستخدام إختبار بيرسون لقياس الإرتباط ومن تم قام الباحث **بقياس أثر** المتغير المستقل على المتغير التابع باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وذلك لقدرة هذا النموذج على قياس الاثر بشكل دقيق.

- **إيجاد العلاقة بين المتغيرين** المستقل " وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة " والمتغير التابع "تجويد الإفصاح المحاسبي" عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)، حيث تم استخدام إختبار بيرسون لإيجاد هذه العلاقة والنتائج مبينة في جدول رقم (12) والذي يُبين أن قيمة الارتباط r بين المتغيرين **0.485 ، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ، مما يُدلل على وجود علاقة إرتباط بين وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة وبين جودة الافصاح المحاسبي عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الطويل، 2008) ودراسة (أبو

حمام، 2009) اللتان توصلتا لوجود نفس العلاقة بين المتغيرين قواعد الحوكمة والافصاح المحاسبي.

جدول رقم (12) معامل الارتباط بين وجود نظام فعال ومُحكم لقواعد الحوكمة وبين تجويد الافصاح المحاسبي

الفرضية الرئيسية	الاحصاءات	جودة الافصاح المحاسبي
العلاقة بين وجود نظام فعال ومُحكم لقواعد الحوكمة وبين تجويد الافصاح المحاسبي	معامل الارتباط	.485**
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	139

- **قمنا بتحديد نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام المعادلة التالية:** Y= a + bx ، وقد تم الاعتماد على الفرضية الصفرية H0 والفرضية البديلة H1 لفرضيات الدراسة وذلك للإجابة على السؤال التالي: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة وبين تجويد الافصاح المحاسبي؟. وللإجابة عن هذا التساؤل قام الباحث باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، فكانت النتائج :

جدول رقم (13) تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة اختبار T	قيمة Sig.
المقدار الثابت	1.923	6.995	.000
وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة	0.476	6.491	.000
معامل التحديد = (0.235)، معامل التحديد المُعدل = (0.230)			

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق ما يلي:

بلغت قيمة معامل التحديد = (0.235)، ومعامل التحديد المُعدل = (0.230)، أي ما نسبته (23%) من التغير في المتغير التابع جودة الافصاح المحاسبي يعود للمتغير المستقل (وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة)، والنسبة المتبقية (77%) تعود لعوامل أُخرى، كما نُلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية (.sig) لمتغير وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة تساوي 0.000 وهي أقل من 5% وهذا يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية H0 ،ونقبل بالفرضية البديلة H1 القائلة إنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة على المتغير التابع جودة الإفصاح

المحاسبي، وهذا يعني أنه عند إزدياد وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي ذلك إلى تحسين الافصاح المحاسبي بمقدار 0.476 ، كما أن معادلة خط الانحدار البسيط Y= a + bx تكون كما يلي: تجويد الافصاح المحاسبي= 1.923 + 0.476 (وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة).

❖ **اختبار الفرضية الفرعية**

هل تختلف آراء أفراد عينة الدراسة تجاه " أثر وجود نظام فعال ومحكم لحوكمة الشركات على جودة الافصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تُعزى لمتغير **سنوات الخبرة**.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأُحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين في أثر وجود نظام فعال ومحكم لحوكمة الشركات على جودة الافصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تُعزى لمتغير **سنوات الخبرة**، والنتائج مبينة في جدول رقم (14) والذي يُبين أن القيمة الاحتمالية (sig.) لجميع المحاور أكبر من مستوي الدلالة ($a \leq 0.05$)، مما يُدلل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين في أثر وجود نظام فعال ومحكم لحوكمة الشركات على جودة الافصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تُعزى لمتغير سنوات الخبرة ، ويعزو الباحث ذلك لوجود اختلاف في سنوات الخبرة لمفردات عينة الدراسة.

جدول رقم (14) نتائج تحليل التباين الأحادي بين إجابات المبحوثين في أثر وجود نظام فعال ومحكم لحوكمة الشركات على جودة الافصاح المحاسبي تعزى لمتغير الخبرة

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية (sig.)	مستوى الدلالة
نظام حوكمة الشركات	بين المجموعات	.324	3	.108	1.408	.243	غير دالة
	داخل المجموعات	10.345	135	.077			
	المجموع	**10.669**	**138**				
تجويد الافصاح المحاسبي	بين المجموعات	.921	3	.307	2.348	.075	غير دالة
	داخل المجموعات	17.646	135	.131			
	المجموع	**18.566**	**138**				

7. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة على جودة الافصاح المحاسبي والمساهمة في رفع درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المصدرة ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي نبرز أهمها:

- **النتائج**

- يوجد علاقة ارتباطية بين متغيري الدراسة وجود نظام فعال ومُحكم لقواعد الحوكمة و جودة الافصاح المحاسبي، كما وتُظهر النتائج أن وجود نظام فعال ومُحكم لقواعد الحوكمة يؤثر على متغير تجويد الافصاح المحاسبي بنسبة 23% وأن باقي التأثير يعود لعوامل أخرى.
- كما بينت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يوافقون بدرجة كبيرة على أن وجود نظام فعال ومُحكم لقواعد الحوكمة يساهم في زيادة جودة الافصاح المحاسبي. وأن الشركات تقوم بتدعيم هذا العنصر كما وأن الشركات تقوم بالإفصاح بجودة عالية عن المعلومات والبيانات المحاسبية التي تنشرها.
- لا يوجد فروق بين إجابات المبحوثين على هذه الدراسة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة.

- **التوصيات**

- تعزيز عملية تحسين استخدام الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل كونها أحد المقومات الرئيسية لوجود نظام فعال ومحكم لقواعد حوكمة الشركات.
- الالتزام التام بمتطلبات القانون عند وضع الإطار العام للحوكمة وتعزيز شفافية الاسواق وكفاءتها، والإهتمام بمدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة.
- تنمية الوعي بأهمية الاستمرار بتطبيق قواعد نظام حوكمة الشركات لما له من دور كبير نشر وتعزيز وتدعيم النزاهة والشفافية في القوائم والتقارير المالية.
- تشجيع الشركات على الإهتمام بزيادة ثقة مستخدموا البيانات المالية وذلك من خلال الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.
- العمل على تعزيز الثقة بالتقارير المالية من خلال اصدار المزيد من التقارير المعززة
- توعية المستثمرين بأهمية المعلومات الصادرة عن الشركات التي تُطبق قواعد حوكمة الشركات عند اتخاذ أي قرار استثماري.

- ضرورة عقد دورات تدريبية متخصصة لمدراء الشركات، والإهتمام الأكاديمي بموضوع حوكمة الشركات وزيادة تعميق فهم المهتمين به.

8. قائمة المراجع

بورصة فلسطين. (1 سبتمبر، 2022). https://web.pex.ps/. تم الاسترداد من موقع بورصة فلسطين: https://web.pex.ps/

جريو كلثوم، و محمد يدو. (يناير 1, 2017). دور مبدأ الافصاح والشفافية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية. مجلة الاقتصاد الجديد، الصفحات 111-124.

عبدالوهاب الجعلي. (1 مايو، 2010). أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية (أطروحة دكتوراة). الخرطوم، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

عرفات الطويل. (1 مايو، 2008). تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح في التقارير المالية دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين (أطروحة ماجستير). غزة، كلية الادارة والاقتصاد ، فلسطين: جامعة الازهر, غزة – فلسطين.

عمار شلابي، و أيمن تريرات. (1 أفريل، 2021). أثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيكده. مجلة مجاميع المعرفة، الصفحات 652-669.

عمر سعيد العجيل. (مارس 1، 2022). أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات في ظل الرقمنة)دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الكويتية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، الصفحات 1271-1307.

ماجد أبو حمام. (1 يونيو، 2009). اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبة وجود التقارير المالية (أطروحة ماجستير). غزة، الجامعة الإسلامية- غزة.، فلسطين : الجامعة الإسلامية, فلسطين – غزة.

مبروك قدوري. (يوليو 1، 2012). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الافصاح المحاسبي , دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر (أطروحة ماجستير). جامعة قاصدي مرباح , ورقلة، الجزائر.، ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح .

محمد منايعة. (مايو 1، 2014). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية" (أطروحة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارة, الجزائر: جامعة محمد خيضر – بسكرة .

مناور حداد. (2008). دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية. قُدِّم في ورقة عمل في المؤتمر العلمي الاول لحوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي المنعقد في جامعة دمشق، سوريا (صفحة 8). جامعة دمشق، دمشق سوريا.

مها ريحاوي. (30 نوفمبر، 2008). الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الصفحات 89-125.

وليد ناجي الحيالي. (1996). المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي. الاردن – عمان: دار حنين للنشر.